

## \*\* دول تكسر حاجز الصمت وتدين انتهاكات مصر لحقوق الإنسان أمام الأمم المتحدة

### بيان مشترك

تعرب المنظمات الحقوقية، الإقليمية والدولية، الموقعة أدناه عن دعمها الكامل والصریح للإعلان المشترك الصادر عن حكومات 31 دولة، والمقدم اليوم 12 مارس 2021 أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والذي أعربت فيه الدول عن «القلق العميق» إزاء انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي ترتكبها السلطات المصرية في ظل إفلات مستمر من العقاب.

الإعلان المشترك الذي ألقته فنلندا بالإنابة، ضمن فعاليات الجلسة الحالية الـ 46 للمجلس، سلط الضوء على «القيود المفروضة على حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، والتضييق على المجتمع المدني والمعارضة السياسية». كما أدان استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لمعاقبة المعارضين السلميين.

يقول بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: «ينبغي إعلان 12 مارس سنوات من غياب العمل الجماعي داخل المجلس بشأن مصر، رغم التدهور الحاد لأوضاع حقوق الإنسان فيها». ويتابع: «على الدول أن تحذر الحكومة المصرية، على نحو ثنائي أو مشترك أو من خلال المجلس، من أنها لن تحظى بتفويض مطلق لحبس وتعذيب وانتهاك الحق في الحياة.»

كانت أكثر من [100 منظمة حقوقية](#) حول العالم قد خاطبت في بيانٍ مشترك الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مطلع عام 2021، محذرة من أن الحكومة المصرية تحاول ([إيادة](#)) منظمات حقوق الإنسان والقضاء على الحركة الحقوقية المصرية من خلال هجمات مستمرة منهجية واسعة النطاق. وقد [طالبت المنظمات الدول الاعضاء](#) بتبني قرار أممي بتشكيل آلية للمراقبة الدولية بشأن مصر.

إعلان 12 مارس، والذي جاء في إطار البند الرابع من جدول أعمال المجلس والخاص بإثارة المخاوف بشأن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، يعد خطوة مهمة يُفترض أن يتبعها تحرك ملموس يضمن تحقيق هدفها. لا سيما أن آخر [إعلان](#) مشترك صدر عن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بشأن مصر كان في مارس 2014، بمبادرة من أيسلندا وتوقيع 26 دولة أخرى، ومنذ ذلك الحين تدهورت حالة حقوق الإنسان في مصر بشكل كبير.

في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، قضت السلطات المصرية فعليًا على [مساحات التعبير والتجمع السلمي](#) والحق في [تكوين الجمعيات](#). وارتكبت قوات الأمن بتواطؤ مع المدعين العموم والقضاة جرائم؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفي، ومحاكمة الآلاف، بمن في ذلك مئات المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق الأقباط، والمتظاهرين السلميين، والصحفيين والأكاديميين، والفنانين، والسياسيين، والمحامين. وقد سبق [وأقر](#) فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن الاحتجاز التعسفي أضحي ممارسة ممنهجة في مصر. كما تعرض الكثيرون للإخفاء القسري [والتعذيب](#) وسوء المعاملة والاحتجاز لأشهر أو لسنوات في ظروف احتجاج غير إنسانية دون محاكمة، على خلفية اتهامات لا أساس [لها تتعلق بالإرهاب](#). وقد [أدين](#) العديد منهم في محاكمات جائرة، منها محاكمات [عسكرية](#) وأخرى جماعية، وحُكم على بعضهم بالإعدام، استنادًا إلى اعترافات تحت التعذيب. كما استخدمت السلطات المصرية قوانين معيبة بدعوى (حماية قيم المجتمع) لاعتقال واحتجاز [الناشطات](#)، والناجيات من العنف الجنسي، والشهود، وأعضاء مجتمع الميم.

يقول كيفين ويلان، ممثل منظمة العفو الدولية لدى الأمم المتحدة بجنيف: «إعلان اليوم يوجه رسالة واضحة للسلطات المصرية مفادها أن العالم لن يغض الطرف بعد الآن عن حملتها لسحق المعارضة السلمية. وعلى السلطات المصرية اتخاذ إجراءات عاجلة امتثالاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وإطلاق سراح الآلاف من الرجال والنساء المحتجزين بشكل تعسفي، وحماية المحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإنهاء قمع النشاط السلمي.»

من جانبها دعت الدول المنضمة للإعلان المشترك إلى «المساءلة والإنهاء الفوري للإفلات من العقاب» وطالبت مصر بوقف «انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة للمحاكمات العادلة» بما في ذلك الاستخدام المفرط «للاحتجاز المطول السابق للمحاكمة، وضم المحتجزين لقضايا جديدة بهم مماثلة بعد انتهاء المدّة القانونية لحبسهم الاحتياطي.»

يقول جون فيشر، مدير مكتب هيومن رايتس ووتش بجنيف: «تنبيه المجلس لحالة حقوق الإنسان في مصر ومعالجة الانتهاكات بشكل صحيح يعد أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار مصر على المدى الطويل وصون كرامة شعبها.»

إعلان 12 مارس المشترك ضم حكومات كل من؛ أستراليا والنمسا وبلجيكا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكندا والتشيك والدنمارك وإستونيا وفرنسا وفنلندا وألمانيا وأيسلاندا وإيرلندا وإيطاليا ولاتفيا وليختنشتاين وليتوانيا ولوكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو) وكوستاريكا. (ويمكن لحكومات أخرى الانضمام لاحقاً لهذا الإعلان خلال أسبوعين من تاريخ انتهاء الجلسة الحالية للمجلس في مارس الجاري)

## المنظمات الموقعة

- منظمة العفو الدولية
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب- ديجنيتي
- الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان
- مبادرة الحرية
- هيومن رايتس ووتش
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط
- الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
- لجنة الحقوقيين الدولية
- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- جمعية لجنة اليقظة من أجل الديمقراطية في تونس
- كوميتي فور جاستس
- الديمقراطية في العالم العربي الآن
- الجبهة المصوّية لحقوق الإنسان

- متآ لحقوق الإنسان
- مجموعة حقوق الأقليات الدولية
- humanrights.ch

#### للتواصل :

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. بريد إلكتروني  
[said.benarbia\(a\)icj.org](mailto:said.benarbia@icj.org)

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. بريد إلكتروني :  
[Asser.Khattab\(a\)icj.org](mailto:Asser.Khattab@icj.org)